الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة إقليم سبأ
كلية الشريعة والقانون

عمالة الأطفال في القانون

بحث تخرج

إعداد الطالب / يونس صادق المليكي إشراف الدكتور / علي أحمد علي الفقيه

١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم
٢٥

استهلال

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

صدق الله العظيم

سورة طه: ١١٤

إهداء

- إلى والدي العزيزين.....
- إلى أخوتي وزملائي .....
- إلى دكاترتي ومدرسي الكرام...
- إلى الدكتور الفاضل المشرف على البحث د/ علي الفقيه..
- إلى أعضاء لجنة تحكيم البحوث كلٍ باسمه وصفنه....
- إلى جامعتي ومنتسبيها.....
- إلى كل من أعانني على إكمال مشواري التعليمي....
- إلى الباحثين عن العدالة والحق ...
- أهدي هذا البحث المتواضع وكلي أمل ورجاء أن يقبل الله مني هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون بحثي لبنة في صرح العلم، وخطوة على طريق الحق والعدل....

شكر وتقدير

الشكر أولاً لله رب العالمين فهو الموفق والمعين والهادي إلى الصواب ومعلم الناس ما لم يكن تعلم فهو القائل ((ولن شكرتم لأزيدنَّكم))...

لكل من كان لي معلماً وأباً وأخاً، وأخص منهم سندي وفخري والدي الكريم وأمي الكريمة...

لكل من دعمني مادياً ومعنوياً لأكمل تعلمي...

لكل من تكرم بالإشراف على هذا البحث ...

لكل من كان لي عوناً على إنجاز هذا البحث...

لكل أستاذ لي في المرحلة الجامعية...

مع فائق الاحترام والشكر والتقدير...

ملخص البحث

موضوع البحث: عمالة الأطفال في القانون، وتظهر أهمية الموضوع، في أن عمالة الأطفال تحدياً حقيقياً، وخطراً من الضرورة دفعه، وقضى هذا البحث في مقدمة، وثلاث مباحث، وخاتمة، فالمقدمة اشتملت على بيان ماهية البحث، وأهمية البحث، وأسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث، والمبحث الأول على مفهوم عمالة الأطفال، ونبذة تاريخية عنه، والمبحث الثاني على الأسباب والآثار المؤدية لعمالة الأطفال، والمبحث الثالث على حجم عمالة الأطفال في القوانين والاتفاقيات الدولية، وختم الباحث بحثه بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات، فكان من أبرز النتائج، معظم من يعملون من الأطفال، تعاني أسرهم من الفقر، ومستوى معيشي متدني، وأهم التوصيات، تفعيل دور القوانين الخاصة بمعالجة عمالة الأطفال والتأكد من تطبيقها على الأطفال العاملين.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

تعد ظاهرة عمالة الأطفال ظاهرة خطيرة تمس كيان المجتمع، وهي من الظواهر المثيرة للقلق، وأثارت جدلاً واسعاً ساهم في إظهارها على أرض الواقع، بالرغم من تعقدها، وتفاوت مسبباتها من بلد إلى أخر، ومن مجتمع إلى أخر، ففي المجتمعات الفقيرة يكون عمل الأطفال مورد دخل للأسرة، مما يؤدي إلى تراتيب حتمية يكون الطفل أول ضحاياها، لأنه بدون شك سيحرم من الرعاية التي تتطلبها طفولته، وسيدخل ميدان لا يتناسب مع قدراته وعمره.

وفي ذات الوقت فإن كفاءة أداء الطفل في العمل أقل مردوداً كماً ونوعاً، لأن المجتمعات الفقيرة تضطر إلى تشغيل الطفل رغم شحة مورده وقلته، كما أن الدول الصناعية قبل مائة سنة نظراً للتطور السريع وقلة الأيدي العاملة، استعانت بالطفل يقوم ببعض الأعمال التي ترفد اليد العاملة في تلك الدول.

وبناء على ذلك فإن عمالة الأطفال يمكن أن تقدم كنوع من البطالة، لأنها تحرم الطفل والمجتمع من طاقات، ربما يكون لها شأن مؤثر مستقبلاً، فيما لو هيئت لها فرص التعلم والدراسة، وبناء الطفل بنية صحيحة، بدلاً من تسربها إلى مهن هامشية، تقضي على أحلام الطفل، وعلى مشروع مجتمع من المفترض أنه يرعى أبناءه، ويمهدهم لولوج سوق العمل بطرق حضارية راقية، تعود بالنفع على المجتمع والدولة واستغلال اليد والعقل بأكمل وجه.

وعلى هذا فإن ظاهرة عمالة الأطفال تبقى جديرة بالدراسة والبحث، لتحديد مسبباتها، وسبل معالجتها، ووضع الضوابط الملائمة بما يحفظ

حـق الطفـل، وسـلامة نشـأته، وتـأمين حاجياتـه، بـدل إجبـاره علـى العمـل، وقتل طفولته البريئة والتي من المفترض أن يعيشها ويستمتع بلحظاتها.

لـذا آثرنـا اختيـار هـذا البحـث لـيس ليكـون بحثـا قانونيـاً فحسـب، بـل بحثـاً اجتماعيـاً، يظهـر أسـباب هـذه الظـاهرة، وآثارهـا ودور القـوانين في تحديـدها والحد منها.

آملـين أن يكـون هـذا البحـث بعـون الله ذو نفـع لنـا، ولمـن يحتـاج لـه مسـتقبلاً، وخطوة على طريق حل وعلاج هذه الظاهرة الإنسانية العصية.

أ – أهمية البحث:

١- تتجلى أهمية البحث في الإحاطة بظاهرة عمالة الأطفال، وبعدها غير المشروع، حيث أن عمالة الأطفال معقدة يصعب تحليلها، والإحاطة بها بصورة فعالة وكاملة.

٢- التعرف على الأسباب المؤدية إلى عمالة الأطفال، وأبعادها التنموية، والاجتماعية، والاقتصادية في المجتمع، ومعرفة آثار عمالة الأطفال على المجتمع وأين مكمن خطرها.

٣- كما تعد عمالة الأطفال تحدياً حقيقياً، وخطراً من الضرورة دفعه، والأمر متعلق بحماية أطفالنا، وبمستقبل شبابنا، وبوعي مجتمعنا، وبتنمية بلدنا.

٤- كما يجب السعي لوقف كل خطر، يعرض النمو الجسدي، والروحي، والأخلاقي، والاجتماعي لأطفالنا لأي ضرر.

ب – أسباب اختيار الموضوع

١- انتشرت ظاهرة عمالة الأطفال بشكل ملفت، مما ينبغي علينا الوقوف عند هذه الظاهرة والتعرف على أسبابها، وآثارها وتبعاتها.

٢- نشر الوعي في المجتمع حول هذه الظاهرة، لكي لا يتساهل فيها، وتعد ظرف وقتي.

٣- التعرف على القوانين الدولية، ودورها في حماية الطفل.

ج – خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي:

المقدمة: اشتملت على أهمية الموضوع، أسباب اختياره، وخطة البحث

المبحث الأول: مفهوم وتاريخ عمالة الأطفال، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم عمالة الأطفال.

المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن عمالة الأطفال.

المبحث الثاني: الأسباب والآثار المؤدية لعمالة الأطفال، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأسباب المؤدية لعمالة الأطفال.

المطلب الثاني: آثار عمالة الأطفال.

المبحث الثالث: حجم وعمالة الأطفال في القانون وفي الاتفاقات الدولية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عمالة الأطفال في القوانين والاتفاقات الدولية.

المطلب الثاني: حجم عمالة الأطفال في الدول العربية.

الخاتمة: واشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: واشتملت على فهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.

المبحث الأول

التعريف بمصطلحات البحث

توطئة:

إن تحديد المفاهيم أمر ضرورياً في البحث العلمي، نظراً لأنها من أول الخطوات التي يلزم على الباحث القيام بها، لكونها ذات أهمية في صياغة مشكلة البحث، وفرضياته، وما يتوصل إليها من نتائج[١].

إن الإنسان عبر حياته يمر بالعديد من المراحل، التي تتميز بالتطور، والتجديد، ومن أهم هذه المراحل هي مرحلة الطفولة، والتي تتسم بأنها حجر الأساس لبناء الإنسان، ويعد الأطفال ثروة الأمة ومستقبلها، ومجتمع من غير أطفال كشخص من غير مستقبل، وإذا حدث لهذه الفئة مشكلات وعثرات، كان على كل أفراد المجتمع وهيئاته، أن يبادروا جميعاً، للعمل والتعاون على إزالة هذه الإشكالات[٢].

وفي ضوء ذلك، سيتم في هذا البحث تحديد مفاهيم ومصطلحات البحث، والتطرق إلى ذكر نبذة تاريخية عن عمالة الأطفال، وذلك في مطلبين:

١- **المطلب الأول**: مفهوم عمالة الأطفال.

٢- **المطلب الثاني**: نبذة تاريخية عن عمالة الأطفال.

---

(١) البراري محمد سعيد حسن. المعوقات الاجتماعية والسياسة للسايح في المجتمع الكوري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، كلية الأدب، جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠٠٦، ص ١٤

(٢) مهلات يحي. عمالة الأطفال، دراسة مقارنة، (رسالة ماجستير غير منشورة) قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة حلب، ٢٠١١، ص٨.

المطلب الأول

مفهوم عمالة الأطفال

توطئة:

يعتبر تحديد المفاهيم ضرورياً في البحث العلمي على وجه العموم، والبحث الاجتماعي على جهة الخصوص " فكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح كلما سهل على القراء إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها"[١] والمفاهيم الأساسية في هذا البحث هي:

أولاً: مفهوم العمل:

العمل في اللغة : المهنة أو الفعل[٢] وأعمله واستعمله غيره[٣] يقال عمل عملاً: مهن وصنع، وعمل فلان على الصدقة بمعنى سعى في جمعها.[٤]

العمل اصطلاحاً: هو مجهود عقلي أو بدني، يتضمن التأثير على الأشياء المادية، وغير المادية، لتحقيق هدف اقتصادي مفيد، كما أنه وظيفة اجتماعية تتحقق فيها شخصية الفرد.[٥]

ويعرف كذلك: بأنه جهد الإنسان لممارسة تأثيراته على عناصر الإنتاج الطبيعية، ورأس المال، من أجل خلق ناتج منظور، أو غير منظور لسد احتياجاته، وبذلك فهو مصدر كسب القوت وتوفير الاحتياجات، وبالتالي المساهمة في خلق الرفاه

---

(١) عبدالباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٦٤

(٢) مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، ج١، ص١٠٣٦.

(٣) الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج٢٠، ط١، دار الفكر للنشر، بيروت، ١٤١٤ هـ، ص٥٢٢.

(٤) مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، الجزء٣، المكتبة الاسلامية للطباعة وللتوزيع والنشر، اسطنبول، تركيا، بدون تاريخ، ص٦٢٨.

(٥) د: بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم والاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧، ص٢٣٦.

العام للمجتمع[١]

والعمل وفقا للمفهوم الاجتماعي، يعني كل نشاط اجتماعي يؤدي وظيفتين أساسيتين هما تقديم الخدمات التي يحتاج إليها المجتمع، وربط الفرد بنفس العلاقات الداخلية التي يبنى عليها المجتمع.[٢]

وهناك تعريف آخر للعمل من الناحية الاقتصادي هو أنه : جميع الجهود الجسمانية أو الذهنية التي يبذلها الإنسان العامل في العملية الانتاجية، وبمعنى آخر هو كل مجهود بشري ينشأ عنه زيادة في المنفعة الاقتصادية.[٣]

ونحن نؤيد هذا التعريف الأخير لأنه يشمل جهد الإنسان البدني والذهني.

ثانياً: مفهوم الطفولة :

الطفل في اللغة : المولد وولد كل وحشية ايضاً والجمع أطفال.[٤]

الطفل هو: الصغير عن كل شيء، فاصل لفظ الطفل من الطفالة، أي النعومة، ويقال طفلت الشمس طفلا، مالت للغرب، ويقال: طفل طفولة، وطفالة نعم ورق، وطفل بمعنى صار رق، وطفلت الأنثى بمعنى جاءت بطفل[٥].

الطفولة اصطلاحاً:

تعتبر الطفولة من أهم مراحل التكوين ونمو الشخصية، وهي تتصف بالعديد من

---

(١) د: الراوي علاء شفيق، د: عبده حاسم عبد الرسول، اقتصاد العمل، مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل، ١٩٨٩، ص٩.

(٢) د: كامليا إبراهيم عبدالفتاح، سيكلوجيا المرأة العاملة، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص١١.

(٣) د: فضيل محمود، الخدمة الاجتماعية العمالية ومستوياتها العربية والدولية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، بدون تاريخ، ص١٦٣

(٤) زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، مختار الصحاح، الجزء ١، ط٥، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ص١٩١.

(٥) ضيف شوقي، أ. د. محمود حافظ، أ. د. بشر كمال محمد، مجمع اللغة العربية، القاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، بدون تاريخ، ص٥٦٠.

الخصائص المتميزة، وهي مرحلة فريدة من مراحل عمر الإنسان، الحافلة بالتغيرات الجسمية، والفيزيولوجية، والاجتماعية، والانفعالية، وتمثل مرحلة الطفولة المدة التي يقضيها الصغير في النمو، حتى يصل سن البلوغ، ويعتمد الطفل في هذه المرحلة على آبائه وذويه في تأمين بقائه(١)

ويرى علماء الاجتماع "أن الطفولة هي المرحلة التي يكون فيها المستجيب دوماً لعمليات التفاعل الاجتماعي، أو هي المدة التي يعتمد فيها على والديه حتى النضج الاقتصادي"(٢).

والطفولة: هي مرحلة من عمر الإنسان ما بين ولادته، إلى أن يصير بالغاً مكتملاً قادراً(٣)

وفي العلوم القانونية عادةً ما يستعمل لفظ الحدث (سن التمييز) بديل عن الطفل، والحدث هو صغير السن الذي أتم السن التي حددها القانون التمييز وهي السابعة أو التاسعة ولم يتجاوز السن التي حددت البلوغ الرشيد وهي الثامنة عشرة في معظم القوانين(٤).

أما اتفاقية حقوق الطفل المؤرخة في ٢ نوفمبر ١٩٨٩م، والتي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة، فقد عرفت الطفل أنه: "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه"(٥).

وجاءت الاتفاقية العربية رقم (١٨ لسنة ١٩٩٦)، بشأن عمل الأحداث موافقة

---

(١) غنام صليحة، عمالة الأطفال وعلاقتها بظروف الأسرة، (دراسة ميدانية، بمدينة باتنة)، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج الخضر، باتنة، ٢٠١٠، ص ١٢.

(٢) أميرة منصور يوسف علي، محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص١٣٩.

(٣) مهلات يحي ، عمالة الأطفال، مرجع سابق، ص٩.

(٤) د: أكرم نشأت إبراهيم. القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن، مطبعة الفتيان، بغداد، ١٩٩٨، ص٤٢٨.

(٥) http://www.crin.org

للاتفاقيات الدولية، وعرفت الطفل بدورها بأنه: " الشخص الذي أتم الثالثة عشرة ولم يكمل الثامنة عشرة من عمره سواء كان ذكراً أو انثى[١].

ويرى الباحث أن تعريف اتفاقية حقوق الطفل هو أنسب التعاريف، لأنها أرجعت سن الطفل إلى القوانين المختلفة لكل دولة على حدة.

ثالثاً: مفهوم عمالة الأطفال:

عمالة الأطفال حسب تعريف منظمة العمل الدولي هي: " العمل الضار بصحة الطفل البدنية، والنفسية، والعقلية، والذي يحرم الطفل بسببه من طفولته، ونشاطة، وكرامته[٢].

وتعرف بأنها: مجموعة الأنشطة الهامشية التي لا ترتبط بالعملية الانتاجية، التي يمارسها الأطفال في الشوارع، من أجل استمرار بقائهم، أو بقاء أسرهم[٣].

وتعرف أيضاً: بأنها تشغيل الأطفال الذين يعملون في الشارع، ولديهم القليل أو الكثير من الارتباط مع أسرهم، ويعودون ليلاً إلى منازلهم، عند نهاية عملهم اليومي[٤].

ويمكن تعريفها ايضاً بأنها: ظاهرة شائعة نلمسها بين أطفال الشوارع، وبين أطفال الأسر، ويمكن أن نضيف نوعية الأطفال العاملين في الشوارع، في عدة فئات، الفئة الأولى: وهم أطفال الشوارع العاملين الذين لا أسر لهم، والفئة الثانية: أطفال السوق العاملين الذين يوجد لديهم أسر، ويستهدفون من عملهم مساعدة أسرهم، والفئة الثالثة: أطفال يعملون مع أسره بالشوارع ويعودون آخر النهار إلى

---

(١) http://www.childlaborphotoproject.org المادة الأولى، ص٤

(٢) د: الرقاد صلاح " المنظور الدولي لعمالة الأطفال وتطبيقاته في المعايير والأحكام الإقليمية والوطنية"، مقال منشور في مجلة روح القوانيين، العدد٣٤، ٢٠٠٥، ص٢٨٨.

(٣) د: محمد عبد العظيم، وصف أوضاع الأطفال العاملين في الصناعة–دراسة ميدانية محلية والتنمية، القاهرة، المجلس العربي، ع٦، ٢٠٠٢.

(٤) د/ فهمي محمد سعيد أحمد، أطفال الشوارع العاملين في الصناعة، مقال منشور في مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العري للطفولة والتنمية، العدد١، مجلد١، ٢٠٠١، ص ٢٤.

منازلهم[1].

كذلك تعرف بأنها: العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل، والذي يهدد سلامته، وصحته، ورفاهيته، من العمل الذي يستفيد من ضعف الطفل وعدم قدرته على الدفاع عن حقوقه، والعمل الذي يشغل عمل الأطفال عمالة رخيصة بديلة عن عمل الكبار[2].

والباحث يرجح التعريف الثاني، وهو: مجموعة الأنشطة الهامشية التي لا ترتبط بالعملية الإنتاجية، التي يمارسها الأطفال في الشوارع، من أجل استمرار بقائهم، أو بقاء أسرهم.

(١) د: أبوبكر موسى محمد مرسي. ظاهرة أطفال الشوارع، ط١، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ٢٠٠١، ص٥٤.

(٢) د: جيري رد جرز ، جاي شاندين، ترجمة خالد أحمد أسعد عيسى، تشغيل الأطفال والفقر والتخلف، منشور وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٨، ص٢٣٢.

المطلب الثاني

نبذة تاريخية عن عمالة الأطفال

قد تكون المقارنات اللافتة للنظر، أن قضية عمل الأطفال، التي أحتلت موقع الصدارة، في اهتمامات الفكر الإنساني، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والقانوني، منذ مطلع القرن التاسع عشر على المستويين الوطني والدولي، ولا تزال تحتل المكان ذاته من اهتمامات هذا الفكر، مع اطلالة القرن الحادي والعشرون[١] وهذه المقارنة تدفع الباحث إلى التساؤل عن إذا كانت القضية لها حل، أو أن القضية ليست كذلك، بل كانت الإخفاق يصيب الحلول التي اقترحت لها، والتي لم تكن صالحة للتعامل معها، ومن حلها حلا جذرياً.

وفي مراجعة تاريخية أن عمالة الأطفال ظاهرة مرتبطة بالتواجد البشري، أي أنها قديمة تمتد جذورها في عمق التاريخ الإنساني، حيث تمتلئ الكتب التي عنيت بالتاريخ الإنسانية، بأمثلة وقصص حزينة عن وأد الأطفال، وتشريدهم، وتشغيلهم في سن مبكرة، وغير ذلك من أنواع السلوك غير الإنساني، الذي كان يواجه الأطفال حتى أن بعض المفكرين يذكرون، أن هناك حالات عديدة متكررة لنبذ الأطفال، أو بيعهم وتباطؤ حمايتهم حتى من استغلال آبائهم لهم[٢].

وقد ساهم الأطفال في السابق بقدر كبير في الأنشطة الاقتصادية لأسرهم، وكانت مقتصرة على مساعدة الأولياء في الأعمال الزراعية والمنزلية، وفي سن جد مبكر، وفي العصور الوسطى كانت الأسرة تمتاز" بإنجابها لعدد كبير من الأطفال، وارتفاع نسبة الوفيات بينهم، وتراجع معدل الحياة بين الراشدين، لذلك كان الطفل يدخل عد سنوات قليلة من عمره، إلى حياة الراشدين بشكل مبكر جداً، حيث يقم

---

(١) سجاد سعيد عجمي وقاسم سعد ومحمد رسول، المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأحداث، دراسة اجتماعية ميدانية في الديوانية، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق ٢٠١٧، ص٢١.

(٢) أعضاء هيئة التدريس لقسم علم الاجتماع، الطفل والشباب في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، جامعة الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص ١١.

بأداء نفس أعمالهم، وأنشطتهم، فيغطي مصاريفه، وبعض مصاريف أسرته".[١]

وتتميز ظاهرة عمالة الأطفال في فترة ما قبل الثورة الصناعية بأوروبا، بارتباط الأسرة بالأرض، فكانت هذه الأخيرة تستعين بأبنائها، من أجل تحقيق معاشها، وفي نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، حدث تطور سريع في التكنولوجيا بأوروبا نتيجة ظهور الثورة الصناعية، إلى جانب زيادة معدلات الطبقة العاملة التي شهدت أقصى ضروب الاحتكار والاستغلال، نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة، وتفضيل أصحاب الأعمال للأطفال لإنخفاض أجورهم.[٢]

وفي تقرير للباحث villerme أوضح "ظروف عمل الأطفال في المناجم، وبين ساعات العمل هي نفسها ساعات عمل الراشدين، وهي ثلاث عشر ساعة ونصف يومياً، والعمل حتى الليل في دهاليز ضيقة، وبينت الإحصائيات أن عدد الأطفال العاملين بالمصانع والمناجم لسنة ١٨٤٠ قدر (بـ ١٢%) من عدد العمال أنذاك، وسنة ١٨٤٧م تم إحصاء عدد (١١٣٠٠٠) طفل تقل أعمارهم عن(١٣ سنة) في مؤسسات صناعية وفي المناجم قدر (بـ ٨٣٠٠) طفل أعمارهم بين (١٢ و ١٣ سنة)[٣].

وبالتالي فإن ظهور الثورة الصناعية، وما صاحبها من تطور سريع حول مجرى ظاهرة عمالة الأطفال، وغيَّر من طبيعتها، لتصبح أكثر كثافة وانتشاراً، وهذا لارتباطها بعامل التصنيع، حيث أوضحت الدراسات التي أجريت عن تلك الفترة "أن الأطفال يعملون في أنشطة متنوعة، بل ينافسون البالغين على تلك الأعمال، والعمل بالمحلات، والمطاعم، والمصانع الصغيرة، والورش، فيتعاملون مع ماكينات

---

(١) سوالمية فريدة، مساهمة في دراسة العوامل النفسية لعمل الأطفال، رسالة دكتورة غير منشورة، قسم علم التربية، جامعة قسنطينة، ٢٠٠٧، ص٨٧.

(٢) محمد سيد فهمي، أطفال الشوارع- مأساة حضارية في الألفية الثالثة، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢٧٥.

(٣) شرفة سامية، مساهمة في دراسة الأسباب النفسية والاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال- رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٢، ص٦٦.

خطيرة، وقد ينتقلون من منزل إلى أخر لبيع السلع"[1].

وكان أرباب العمل يستعينون بعمل الأطفال لسببين رئيسيين هما:

١- التطور الملحوظ للتصنيع وسرعة انتشاره، مما جعل أرباب العمل يستعينون بالأطفال، للقيام بمختلف الأعمال، داخل المصانع والمناجم والمطاعم وغيرها.

٢- أن عمالة الأطفال كانت رخيصة، ولا تشكل عبئاً على أصحاب العمل من حيث الأجور.

ولقد تضاربت الآراء بشأن عمالة الأطفال، حيث يرى الاتجاه الشائع أنها مضرة بصحة الطفل، ولكن في بداية القرن التاسع عشر ميلادي، ظهر العديد من الكتاب المؤيدين لعمالة الأطفال، غير أن الرأي العام وقف خلال ثلاثينيات القرن الماضي ضد الرأي الأخير، وخلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر ميلادي، أصدر البرلمان البريطاني، أول تشريع لحماية الطفل، وكان الهدف منه منع استغلال الأطفال، والذين زجوا في العمل بالمصانع والمناجم، وعند صدور هذا القانون اعتبر أنه يمثل تدخل في حقوق رب الأسرة وواجه مقاومة، وينقل الاهتمام من رعاية الأطفال الذين يتم استغلالهم في الصناعة، إلى الاهتمام برعايتهم في المنزل، والمدرسة، والمجتمع بشكل عام، سوى في القرن العشرين،[2]والذي يتميز بحدود تغيرات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، على المستوى العالمي واتساع الهوة بين العالم المتقدم، والعالم المتخلف، فانتشرت ظاهرة عمالة الأطفال خاصة في دول العالم الثالث، وبالنسبة الذين يعملون في دول متقدمة هم في الغالب من أصول دول مختلفة، ففي الولايات المتحدة الامريكية مثلاً، هناك ما يقرب من مليون طفل من أصل مكسيكي يعملون بها، وهكذا تفاقمت ظاهرة عمالة الأطفال، وشكلت خطراً، حيث أكدت مختلف التحقيقات والأبحاث، أن عمالة الأطفال في سن

---

(١) علاء مصطفى وكريم عزة، عمالة الأطفال في المنشآت الصناعية لصغيرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥.

(٢) علاء مصطفى وكيم عزة، عمالة الأطفال في المنشآت الصناعية، مرجع سابق، ص٤.

مبكر، لها انعكاسات وخيمة على الصحة النفسية، والجسمية للطفل[1].

ومن خلال هذه النبذة يتضح لنا أن عمالة الأطفال متواجدة منذ فجر التأريخ إلاَّ أنها تأخذ في كل عصر من العصور، شكلاً مختلفاً، يتناسب مع المفاهيم المجتمعية لذلك العصر، حتى أصبحت كما هي عليه في عصرنا الحديث.

(١) غنام صليحة. عمالة الأطفال وعلاقتها بطروف الأسرة، مرجع سابق، ص٩٠.

المبحث الثاني

الأسباب والآثار المؤدية لعمالة الأطفال

توطئة:

إن لدراسة أسباب ظاهرة عمالة الأطفال، دور هام في إيضاح جدوى المعالجة القانونية لهذه المشكلة، كما أنها تفيد في تحديد الأدوات الكفيلة بالقضاء عليها، كما أن دراسة النتائج المترتبة عليها، تعكس من جهة مدى خطورة هذه المشكلة على الأطفال، ومن جهة أُخرى تبين الاجراءات التي يجب اتساعها لتجنب هذه الآثار.

لذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

- **المطلب الأول: أسباب عمالة الأطفال.**
- **المطلب الثاني: آثار عمالة الأطفال.**

المطلب الأول

أسباب عمالة الأطفال

تعد عمالة الأطفال من أخطر المشكلات، والتحديات المطروحة، والتي تنتج أساساً بسبب الاختلافات الاجتماعية، وظروف التحول الاقتصادي، وما يواكبه من اتساع في دائرة الفقر والحرمان البشري، فهي مشكلة معقدة تنج عن تشابك العديد من الأسباب والعوامل، وقد خلق اتساع عدد المسببات وراء الظاهرة إلى زيادة اعداد الداخلين فيها، وتنوع اشكال عمالتهم، مما زاد من أشكال المخاطر التي يتعرضون لها وأساليب الاستغلال والحرمان، من ممارسة حقوقهم في طفولة آمنة ومستقرة، ومع تعدد وجهات النظر، والأراء المفسرة للأسباب الكامنة وراء اتساع نطاق الظاهرة، إلا أن هناك عدد من المسببات، يمكن قراءتها من الواقع، حيث تدفع الطفل إلى النزول المبكر إلى سوق العمل، والتي يكون أولها على الإطلاق الفقر(١).

ومن المعروف عالميا والمتفق عليه أن السبب الرئيس لعمالة الأطفال وخاصة في الدول المتخلفة يرجع إلى الفقر وسنقوم بالتطرق له كسبب رئيسي وبعض الأسباب الأحرى التي لا تقل قدراً عنه.

١- الفقر

ويعرف manier (1999) الفقر بأنه: "البحث الدائم والتواصل عن العوامل الأساسية الدنيا للبقاء وضمان الحياة، فالفقير هو: ذلك الفرد الذي يسخر كل طاقته وجهدة من أجل إطعام نفسه وعائلته، ويصرف كل ما يحصل عليه، أو جزئه الأكبر من أجل الحد الأدنى من التغذية (٢).

إن الفقر يدفع بالأطفال إلى العمل، للحصول على النقود التي ستزيد من المردود المادي للأسرة، فالملاحظ أن معظم الأطفال العاملين، يعيشون في ظروف معيشية

---

(١) مهلات يحيى، عمالة الأطفال، مرجع سابق، ص٣٥.

(٢) سوالمية فريدة، مساهمة في دراسة العوامل النفسية لعمل الأطفال، مرجع سابق، ص٩٢.

صعبة، لذلك يضطر قسم كبير منهم، إلى العمل لمساعدة عائلاتهم، في تجاوز صعوبات الحياة[١].

إن الحاجة إلى مساعدة الأسرة مادياً، هي من أبرز العوامل التي تسهم في تسرب الأطفال من التعليم، والتحاقهم بالعمل، بحيث أصبح عمل الأطفال مصدراً مباشراً، وأحياناً أساسياً، في تحقيق دخل الأسرة، وخاصة بالنسبة للعائلات كبيرة العدد، والتي تفتقد عائلها، سواء بالطلاق، أو بالوفاة، وهذا ما نراه سبب عمل الكثير من الأطفال، الذين فقدو الوالد المعيل أسرهم، ويعيشون في كنف أمهاتهم من الأرامل والمطلقات، أو عند زواج الأم من زوج لا يرضى الإنفاق عليهم، فنسبة كبيرة من هذه الأسر، التي تتكون من الأم والأبناء، تعتمد اعتماداً كبيراً على دخل الأبناء المنخرطين في سوق العمل، لاستكمال دخل الأسرة، أو حتى من أجل البقاء، وذلك بتوفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة[٢].

وأظهرت النتائج أن ٦٧,٧٠% من الأطفال العاملين يعود إلى أسباب اقتصادية، ودافع الحاجة المادية، فالفقراء يشكلون أكبر نسبة من سكان العالم، وأن أكثر من ١,٣ مليار نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً، وحوالي ٤,٣ مليار لا يتعدى دخلهم اليومي دولارين في اليوم، وتبلغ نسبة سوء التغذية أقل من ٥% من جميع الأطفال دون سن الخامسة، في البلدان الغنية، بينما ٥٠% في البلدان الفقيرة[٣].

وبالتالي فإن المالية تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاسري، ويعتبر توفير الأساس المادي من الأمور الحيوية في حياة الأسرة، "وفي الواقع فإن كثير من حالات الفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للأسرة، يرتبط بانعدام الدخل، نتيجة البطالة أو سوء التصرف في الدخل، نتيجة عدم الموازنة بين الدخل وعدد

---

(١) http//:www.Bbc.net

(٢) http//:www.mrgdaf.org

(٣) الشويكي ريما ورشاد جابر، استغلال الأطفال اقتصاديا، المركز العربي للمصادر والمعلومات، ٢٠٠٣، ص٤.

الأولاد أو انعدام التخطيط الاقتصادي لميزانية الأسرة[١].

مما يجعل بعض الأسر ترى أن عمل الطفل يمثل حلاً ولو بسيطا لتلك الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

٢- الأزمات:

وهي: الحروب والكوارث الطبيعية، التي أهم افرازاتها تشريد العديد من الأسر، من مأوي عيشهم، إلى أماكن يصبحون فيها عالة على الآخرين.[٢]

وكمثل على هذه الكوارث المأساوية (فيضانات باكستان، زلازل تركيا، اعصار تسونامي جنوب شرق آسيا، والحرب في اليمن والعراق وسوريا).

ومن جهة أخرى الأزمات الاقتصادية والمالية، والتي توثر في ظاهرة عمالة الأطفال نتيجة لما تسببه هذه الأزمات من أوضاع غير مستقرة داخل الدولة ككل، وداخل الأسرة التبعية، وأبرز نتائجها ارتفاع الأسعار بشكل عام، مع ثبات الموارد المالية والدخل، مما ينتج عنه عجز لدى الأسرة فتسعى لإزالته بأن تدفع بالأطفال إلى العمل من أجل الحفاظ على كيان الأسرة، واشباع الحاجات الأساسية لها[٣].

٣- قصور نظام التعليم الأساسي:

وذلك سوء الفشل في الدراسة بالنسبة للطفل، أو فشل النظام التعليمي، وفي كلتا الحالتين يكون القصور من النظام التعليمي، وإذا ما اتجهنا إلى أسباب قصور التعليم فعلى رأسها الأسباب اقتصادية، سواء على مستوى الدولة أو مستوى الأفراد أو الأثنين معاً، فإن الأوضاع الاقتصادية للدولة ذاتها تسهم اسهاماً بالغاً في المساعدة على عدم التعليم، أو التسرب من التعليم بين أفراد أسر محدودي الدخل، واعتبار العمل كبديل للتعليم، وقد أكدت على ذلك كاميليا عبدالفتاح حيث أشارت إلى أن سبب عمالة الأطفال، أن المدرسة الابتدائية (٦_١٢)

---

(١) محمد علاء الدين عبدالقادر، البطالة، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص٤٨.

(٢) د/ بافضل طه بن حسين. بحث ظاهرة عمالة الأطفال، نشر في مجلة موسوعة البحوث والمقالات العلمية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص٧

(٣) http://www.sis.gov.eg

يفرض الالتزام بالنظام العام، وتظهر في هذا السن النزعة إلى التجربة، والمدرسة الحالية لا تتيحها، وهذا يدفع الطفل للبحث عنها في مكان آخر، قد يكون العمل[١].

وفي بعض الظروف تدفع مشكلة النسق التعليمي، الآباء أنفسهم إلى تحريض الأبناء إلى عدم الانضمام للتعليم من البداية، لأنه جهد مكلف بلا عائد سريع أو مقبول، وإذا كان الطفل لديه الرغبة لاستكمال تعليمه، فإن الجهد كله يقع على عاتق الطفل وحدة مادياً، وجسدياً، ومعنوياً، حيث عليه أن يعمل ويتعلم في وقت واحد[٢].

كما أن المدرسة تعمق شعور أبناء الفئات الفقيرة بالإقصاء والاغتراب، عندما يلتحق أبناء الفئات الفقيرة، ثقافياً، واقتصادياً، بالمدرسة، يتبين له أن المعرفة التي يتلقاها في المدرسة لا علاقة لها بواقعه المعاش، مما يجعله يشعر بالغربة داخل المدرسة، وعدم التجاوب مع مضامين المواد التي يدرسها، ومما يؤيد دور المدرسة في إقصاء وتهميش أبناء الفئات الفقيرة، كما أن المدرسة تجعل أبناء القرية أو البادية التي أتيح له أن يرتادها، غير راضي عن الواقع الذي يعيشه، وذلك نتيجة لما تنقله المدرسة للطفل من قيم وأفكار وصور ذهنية، لا علاقة لها بالبيئة التي يعيش فيها، وغالباً ما ترتبط هذه القيم والأفكار والصور الذهنية بالحياة في المدينة، بحيث يصبح الطفل "مهاجرا بالقوة" ينتظر الفرصة عندما يتقدم به السن ليهاجر إلى المدينة[٣].

٤- العولمة:

والعولمة هي: الحالة التي تتم فيها عملية تغير الأنماط والنظم الاقتصادية،

---

(١) كاميليا عبدالفتاح. عمالة الأطفال المشكلة والحل، مجلد المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، القاهرة، ١٩٨٦، ص٥٠.

(٢) منال محمد محمود عبدالعال. التحليل السيكولوجي لعمالة الأطفال بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص١٦٦.

(٣) إبراهيم إبراهيم مختار عطا الله. التغطية الاعلامية لظاهرة أطفال الشوارع في الصحف المصرية، قسم الاعلام والثقافة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣، ص٧٤.

والاجتماعية، والثقافية، ومجموعة القيم، والعادات السائدة، وإزالة الفوارق الدينية، والقومية، والوطنية.[1]

تعد العولمة سبباً آخر لعمالة الأطفال، فالعولمة لها آثار إيجابية وسلبية، ومع ذلك فقد تعطي الدولة النامية الفرصة، لزيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، عن طريق إمكانية فتح أسواق تجارية جديدة، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالمقابل جلبة العولمة تأثيرات سلبية على عمل الأطفال في الدول النامية، ففي السنوات الأخيرة، نقلت العديد من الشركات العالمية انتاجها خارج البلاد، وغالباً ما تنغمس هذه الشركات في توظيف الأطفال كعمالة رخيصة، لأنها قابله للتحمَّل وتنفيذ الأوامر التي يمنحها أصحاب العمل، حتى إذا تعرضوا للإساءة والاستغلال، وتقول تعدَّي مشيرا ، (٢٠١٢) أن العولمة في الهند، قد الزمت المزيد من الأطفال بالعمل في المهن الخطيرة، مثل العمل بفرن الطوب، ومواقف السيارات، والفنادق، والمحلات التجارية، ووسائل النقل، والعمل في تحميل ونقل البضائع... إلخ.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الدخل المرتفع ومستوى المعيشة الأعلى يمكن أن يقلل من المشكلة الناجمة عن زيادة عمالة الأطفال، ويجادل أخرون بأن العولمة ستزيد من فرصة استغلال العمالة الرخيصة، خاصة من الدول منخفضة الدخل، على سبيل المثال دول مثل: فتنام، والمكسيك، وتيلاند، قدمت دليلا على انخفاض عمل الأطفال بسبب العولمة، لكن أظهرت دولاً مثل: بوليفيا، وزامبيا، تراجعاً في التعليم، وزيادة في عمالة الأطفال[2].

هذه الأسباب التي ذكرت، هي أشهر الأسباب المؤيدة لعمالة الأطفال، وليست كل الأسباب من الناحية المنطقية، إذ كل ما يؤثر على دخل الأسرة، ويُشعر أنها

---

(١) بوجمعة عويشة، العولمة والترجمة وآثارها الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الترجمة، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، السانيا، الجزائر، ٢٠١٣، ص١٢.

(٢) أ.د/ تيسير عبدالله و د/ رشيد عرار و د/ دينا هدمي و أ/عبير هدمي. عمالة الأطفال وعلاقتها بالتسرب في مدارس القدس الشريف، دراسة لقسم الارشاد والتربية الخاصة، مديرية التربية والتعليم- القدس، فلسطين، ٢٠١٩، ص١٦-١٧.

غير مكتفية مادياً، وبحاجة إلى المزيد من المال للوصول إلى حد الكفاف في المعيشة، فإنها ستستمر في تسريب الأطفال إلى سوق العمل، تحت ظرف المعيشة الصعبة، كما أنه يلاحظ في المجتمع اليمني على وجه الخصوص، تعنت بعض أرباب الأسر، وإرسال أطفالهم إلى سوق العمل في المدينة، أو العمل في حرفة الزراعة والرعي في الريف، كل ذلك تحت مسمى الرجولة الصحيحة، والاعتماد على النفس، مما يؤدي بالأطفال إلى ترك التعليم عن قناعة بهذا الرأي.

المطلب الثاني

آثار عمالة الأطفال

يعاني الطفل أثناء العمل من الحرمان من مختلف أشكال الرعاية الأسرية، والاجتماعية، والنفسية، والصحية، وذلك نتيجة خروجه من البيئة الطبيعية التي يجب أن ينشأ فيها، إلي بيئة لا تتناسب مع تركيبه البدني، والنفسي، والعقلي، بيئة يتعرض فيها إلى أنوع متعددة من الضغوط، وأشكال مختلفة من الأذى، كأن يتعرض للضرب والإهانة من قبل صاحب العمل، أو للأذى الجسدي نتيجة الأعمال المرهقة وغيرها، وقد يصاب الطفل على إثرها بعاهات جسدية، ويصبح عالة على المجتمع في المستقبل، بدلا من أن يكون عنصراً فاعلاً في بنائه، أو يصاب بشكل من أشكال العقد النفسية، التي قد تحوله إلى إنسان غير سوي، وشخص منبوذ في محيطه الاجتماعي[1].

كما أن حرمان الطفل العامل من فرص التعليم، يسهم إلى حد بعيد، في ضعف تقديره للكثير من الجوانب الاجتماعية المكتسبة عن طريق التعلم، في مرحلة التنشئة الاجتماعية، التي يعيشها الطفل عادةً في المدرسة ويعاني من صعوبة في التعامل مع محيطة الاجتماعي، يضاف إلى ذلك، الاستغلال الاقتصادي للطفل العامل، من خلال الأجور المتدنية التي تبخسه حقه، ولا تتناسب مع المجهود الذي يبذله، مما يؤدي إلى زيادة بؤسه وشقائه، وحرمانه[2].

وسنقوم باستعراض بعض الآثار المؤدية لعمالة الأطفال على النحو التالي:

أولاً: آثار على مستوى الطفل:

١- الآثار الصحية: لقد أوضحت الدراسات أن عمالة الأطفال في سن مبكرة، لها أثر سلبي على النمو الجسمي، فقد تجعل الطفل يصاب ببعض الأمراض أو الإصابات الجسمية المزمنة، التي يصعب علاجها مثل:

---

(١) مهلات يحيى. عمالة الأطفال، مرجع سابق، ص٥٨

(٢) www.tishreen.shem.net

التشوهات العضلية بسبب حمل الطفل للأوزان الثقيلة، كتشوهات العمود الفقري، والقفص الصدري، وغيرها، وهذه المخاطر التي يتعرض لها الأطفال أثناء تواجدهم بالعمل، تؤثر على معدل النمو، وتوازن الأجهزة المختلفة في الجسم، لأنهم أقل تحملاً لمصاعب العمل، وهذا لصغر سنهم.(١)

كما أن للعمل في سن مبكر مخاطر كثيرة، فقد يتعرض الطفل العامل في سن صغيرة، إلى العنف الجسدي، أو المعنوي من زملائه في العمل، أو الزبائن الذين يتعامل معهم، أو من قبل صاحب العمل، "ومن جانب لأخر ففي الأعمال التي تكون في الشوارع يتعرض الأطفال فيها إلى تقلبات الطقس، أو إلى عنف الكبار من شتم وضرب، حتى وإن توفر لهم مكان عمل مستقر، فإنه تنعدم فيه شروط النظافة الصحية"(٢).

٢- **الآثار النفسية:** يؤثر عمل الطفل على التطور العاطفي، والمعرفي والسلوكي لديه، فيفقد احترامه لذاته، ويشعر بالدونية، والاختلاف عن الآخرين، ويصاب بالتوتر، والقلق، واضطراب السلوك، والكثير من الأمراض النفسية، وقد أوضح keem سنة ١٩٩٠ في دراسته عن الأطفال العاملين في الشوارع "أنهم يعانون من مشاكل انفعالية وسلوكية حادة، وتبدو هذه النسبة صغيرة نوعا ما، لأن هؤلاء الأطفال قد لا يظهرون ما لديهم من أعراض، تدخل في نطاق الاضطرابات النفسية، فهم يهربون من المشكلات بدلا من مواجهتها"(٣) .

ثانياً: آثار على مستوى الأسرة:

ويتجلى ذلك في جانبين: يمكن للأسرة أن تنظر إلى عمالة الأطفال نظرة إيجابية

---

(١) غنام صليحة. عمالة الأطفال وعلاقتها بطروف الأسرة، مرجع سابق، ص١١٣،

(٢) مجادي لمياء. العوامل المؤدية إلى تشغيل الطفل الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢، ص٣٠.

(٣) د/ أبوبكر موسى محمد مرسي. ظاهرة أطفال الشوارع، مرجع سابق، ص١٢٠.

باعتبارها تمثل "موردا ماليا إضافيا يساعد الأسرة على توفير المصاريف، في مثل حالات الأسرة ذات المداخيل المحدودة أو الفقيرة"[1]، أما من الجانب الثاني فإن عمالة الأطفال سلبية باعتبار أن الأسرة في هذه الحالة قد تجد نفسها في مواجهة عادات وتقاليد جديدة دخيلة على الأسرة، يأتي بها الطفل العامل من الشارع، وقد تكون هذه العادات والتقاليد غير سوية، وبالتالي تجد الأسرة نفسها في صراعات ومشاكل أخرى، خاصة إذا تسبب العمل في انحراف الطفل، مثل: (التدخين وتناول المخدرات، السرقة، ارتكاب الجرائم وغيرها) "وكما ورد في ندوة صحفية في المركز الثقافي الفرنسي حول استغلال الأطفال في الجزائر، أن هناك (٥٠٠ الف طفل منحرف)، (و١٢ الف طفل يحاكمون سنويا)"[2]. وهو ما ينبئ بالخطر الذي يداهم الأسر التي يعمل أطفالها.

ثالثاً: آثار على مستوى المجتمع:

إن عمالة الأطفال وزيادة معدلاتها، تعبر عن إفراز مرضي للبناء الاجتماعي للمجتمع، لأن خروج الطفل للعمل يعد نتيجة لفشل المجتمع، الذي يترجم إلى فوضى في بنية الأسرة، علاوة على نقص الوعي الثقافي، الداعي إلى ضرورة حماية حقوق الطفل والتخلف الاقتصادي، والاجتماعي، الذي يعاني منه المجتمع، إضافة إلى أن انتشار ظاهرة عمالة الأطفال تمثل مظهراً مشوهاً للعمران والتحضر، وبالتالي إعطاء صورة سيئة عن شكل المدينة وتقاليدها، "وهناك أعداد من الأطفال في المدن يعملون في الورش الصغيرة، وفي أوقات غير محددة وبأجور زهيدة، كما انتشرت ظاهرة باعة الأطفال في الشوارع بصورة غير مشرفة"[3].

وسأشير إلى المجتمع الجزائري كونه من أكثر المجتمعات العربية التي عنت بدراسة

---

(١) عبدالعزيز صالي، ظاهرة عمل الأحداث وعلاقتها بالطروف الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢، ص١٢٠

(٢) خلاص كريمة، أرقام مربعة عن الطفولة في الجزائر، مقال منشور في جريدة الشروق، العدد٢٤٥٥، الجزائر، ١٣نوفمبر٢٠٠٨، ص٥.

(٣) جبين نصيرة، حقوق الطفل في التشريع الجنائي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأمير عبدالقادر، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠١، ص١٣١.

هذه الظاهرة.

وقد نشرت القيادة العامة للدرك الجزائري سنة ٢٠٠٧ تقريرا شاملا، تناولت فيه منظومة القصر في الجزائر "حيث تشير الأرقام إلى ابتلاع الجريمة بمعدلاتها المخيفة لقطاع هائل من الأطفال، وثلت فيه نسبة هؤلاء إلى (٩٠%)، من مجموع الأطفال العاملين توزعوا بين مذنبين، وضحايا، وسجل التقرير تورط قرابة (٣٤٠٠٠ قاصر) في مختلف أشكال الإجرام، وأبرزها السرقة خلال ٥ سنوات، كما أحصت قيادة الدرك نحو(١١٠٠ اعتداء)، استهدف الفئة العمرية لما تحت ١٨ سنة، وأوضح التقرير أن انحراف القصر تضاعف حيث سجل(٦٥٠٠٠ قضية)، ما يعادل (٥٥%)، ارتكبوا جرائم وجنح خلال (١٩٩٨ – ٢٠٠٣)، و(٤٥%)، من الأطفال ضحايا العمليات الإجرامية"[١] حسب تقديرات الهيئة الوطنية لترقية الصحة، وتطوير البحث "فورام" أحصت سنة ٢٠٠٨ ("٧١٦ حالة اعتداء) على الأطفال والقُصَّر، منها (٤٥٧ قضية) فعل مخل بالحياء، و(١٣٧ حالة هتك بالعرض) و(١٠٤ تحريض قاصر) عل الفسق والدعارة، بالإضافة إلى اختطاف للقصر"[٢].

"ويبقى الأطفال يقومون بعبئ العمالة في مجتمعاتهم، مما أدى إلى انخفاض جودة الأعمال التي يمارسونها، وينعكس ذلك بطبيعة الحال على مستوى الدخل الوطني والفردي"[٣] في مختلف المجتمعات.

لا يخفى على من يقرأ هذا المطلب والأرقام المسجلة للعمَّال من الأطفال، الأخطار التي تواجه الأطفال الذين يعملون في سن غير مناسب للعمل، وأن هذه الظاهرة خطر يهدد المجتمعات المختلفة لدول العالم، حيث أنه يستهدف الفئة المعول عليها

---

(١) بلقاسم حوام. الجريمة تبتلع ٩٠% من مجموع الأطفال العاملين، مقال منشور في جريدة الشروق، العدد٢٠٨٥، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٢١.

(٢) بالقاسم حوام. تسونامي الاعتداءات الجنسية يفتك بـ ١٥٠٠ طفل منذ بداية السنة، مقال منشور في جريدة الشروق، العدد ٢٤٢٢، الجزائر، ٦ أكتوبر ٢٠٠٨، ص٢١.

(٣) العيسوي عبدالرحمن محمد. جنوح الشباب المعاصر ومشكلاته، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٢.

أن تكون مستقبل العالم، وجيله الصاعد، الذي سيحمل على عاتقه تطوير الحداثة التي وصل إليها السابقون، فجيل ينشغل بالعمل، ويصل إلى سن الإنتاج الحقيقية (سن الشباب)، وهو بدون تعليم يؤهله للمسؤولية الملقاة على عاتقة، بالإضافة إلى المضاعفات التي تخلفها آثار عمالة الأطفال، من تشوهات خلقية، وحالات نفسية، وضعف بدني، واختلالات أسرية، وغيرها، لن يكون جيل قادراً على تحقيق الانتاج المطلوب منه، مما يجعلنا نناشد الجهات المسؤولة في الدول المتخلفة، والمنظمات الحقوقية المختصة بهذا الشأن، أن تعمل بشكل أكثف، للوصول إلى حل أكثر جدارة مما هي عليه القوانين الوضعية الآن، خاصة في الدول التي تعاني من الكوارث الطبيعية والحروب المختلفة، أو تلك التي تعاني من انهيار اقتصادي.

المبحث الثالث

حجم وعمالة الأطفال في القوانين والاتفاقات الدولية

توطئة:

تعد عمالة الأطفال ظاهرة خطيرة من حيث تأثيرها على الطفل، في كل جانب من جوانب حياته المختلفة، وهذا الخطر يتوسع بشكل كبير في مختلف دول العالم، وبشكل ملحوظ في الدول التي يكثر فيها الحروب والنزاعات، لذلك كان لابد أن يتم إيجاد آلية لمعرفة حجم هذه الظاهرة، في مختلف دول العالم، وإيجاد قوانين تحفظ حقوق الطفل العامل، وترعى مصالحه، من سلطة أصحاب العمل والمستغلين، لذلك سأقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: عمالة الأطفال في القوانين والاتفاقيات الدولية.

المطلب الثاني: حجم عمالة الأطفال في الدول العربية.

المطلب الأول

عمالة الأطفال في القوانين والاتفاقيات الدولية

خرج استخدام العمال في أوروبا عن جميع القيود والاعتبارات، في ظل مذهب الحرية الفردية، حيث كان تشغيل الأطفال مظهراً بارزاً وشائعاً في تلك الفترة، عندما بدأت الدولة تتدخل في تنظيم علاقات العمل، كان الأولويات لديها لتنظيم عمل الأطفال ضمن تشريعاتها[١].

ولقد شهدت فرنسا فعلا في (عام ١٨٤١م)، صدور قانون يحرم تشغيل الأطفال الذين لم يبلغوا الثامنة من العمر، كما أنه حدد ساعات العمل باثنتي عشرة ساعة يومياً، للأحداث الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة، وفي نفس الوقت تقريبا شهدت بريطانيا صدور تشريعات مماثلة، واستمر هذا الاتجاه بالتطور والتعمق، إلى أن ترسخ في تشريع العمل الدولي، وفي التشريعات العالمية الحديثة كلها[٢].

ولقد وضعت قواعد تشغيل الأحداث وفقا لاعتبارات إنسانية، هدفها حماية الطفل صحياً وتربوياً، بإبعاده عن جو العمل ومخاطره، في سن يكون الطفل بحاجة إلى الرعاية والتربية والتعليم، كما أن انتشار سياسة الاقتصاد الموجه أوجد إلى جانب هذه الاعتبارات الانسانية مبررات اقتصادية، فالأطفال عندما يكبرون سيمثلون قوة العمل والمنتج بالنسبة للأمة ولذلك فإنه من الواجب رعايتهم بدلا من استنزافهم قبل أوانهم بمردود ضئيل[٣].

ومنذ عام ١٩١٩م إلى عام ١٩٩٩م وهو العام الذي فيه الاتفاقية ١٨٢. فقد بذلت المنظمات الدولية جهوداً استمرت ثمانون عاماً في سبيل القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأطفال

---

(١) الباشا محمد فاروق. التشريعات الاجتماعية- قانون العمل، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، ١٩٩٧، ص٢٧٥.

(٢) مهلات يحي. عمالة الأطفال، مرجع سابق، ص٨٢.

(٣) دهمان فؤاد، التشريعات الاجتماعية- قانون العمل، دار الفكر بدمشق، ط٢، ١٩٦٢، ص٣٨٧.

وسنقوم في هذا المطلب بالتطرق بشكل مختصر، إلى أهم الاتفاقيات الدولية المختصة بعمالة الأطفال:[1].

١- الاتفاقية رقم ٥ لسنة ١٩١٩بشأن الحد الأدنى للسن التي يجوز فيها تشغيل الأحداث في الأعمال الصناعية، ونصت على أنه لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل اعمارهم عن الرابعة عشر في المنشآت الصناعية العامة والخاصة.

٢- الاتفاقية رقم ٧ لسنة ١٩٢٠بشأن الحد الأدنى للسن التي يجوز فيها تشغيل الأحداث في العمل البحري ١٤ سنة.

٣- الاتفاقية رقم ١٠ لسنة ١٩٢١ بشأن الحد الأدنى للسن التي يجوز فيها تشغيل الأحداث في الزراعة ١٤ سنة.

٤- الاتفاقية رقم ١٥ لسنة ١٩٢١ بشأن تحديد السن الأدنى التي يجوز فيها تشغيل الشباب قائدين أو مساعدين قائدين ١٨ سنة.

٥- الاتفاقية رقم ١٦ سنة ١٩٢١ بشأن الفحص الطبي الإجباري للأحداث والشباب الذين يشتغلون على ظهر السفن ١٨ سنة.

٦- الاتفاقية رقم ٣٣ سنة ١٩٣٢ بشأن الحد الأدنى لسن قبول الأحداث في الأعمال غير الصناعية ١٤ سنة.

٧- الاتفاقية رقم ٥٨ سنة ١٩٣٦ "معدلة" بشأن الحد الأدنى لإشغال الأحداث بالملاحة الحرية ١٥ سنة.

٨- الاتفاقية رقم ٥٩ سنة ١٩٣٧ "معدلة" بشأن الحد الأدنى للسن الي يجوز فيها تشغيل في الصناعة ٢٥ سنة.

٩- الاتفاقية رقم ٦٠ سنة ١٩٣٧ "معدلة" بشأن الحدج الأدنى لسن قبول

---

(١) أماني عبدالفتاح. عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠١، ص١٠٧-١٠٨،وغنام صليحة، عمالة الأطفال وعلاقتها بطروف الأسرة، مرجع سابق، ص١١٧-١١٨-١١٩ و مهلات يحي، عمالة الأطفال، مرجع سابق، ص٨٤

الأحداث في الأعمال غير الصناعية ١٥ سنة.

١٠- الاتفاقية رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن الحد الأدنى لمن يسمح لهم بالعمل كصيادين ١٥ سنة.

١١- الاتفاقية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٥ والتوصية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٥، بشأن الحد الأدنى لمن يسمح لهم بالعمل تحت الأرض في المناجم ١٨ سنة.

١٢- الاتفاقية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٣ والتوصية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الحد الأدنى لسن العمل في جميع القطاعات ١٥ سنة والأعمال الصعبة ١٨ سنة والأعمال الخفيفة بشرط المواظبة على استكمال التعليم والتدريب أقل من ١٥ سنة.

١٣- الاتفاقية رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٩ " بشأن خطر أسوا أشكال عمل الأطفال"، التي جاءت لترسم إطاراً تشريعياً متفقاً علية، من أجل تنفيذ الأنشطة العملية للقضاء على أسوا أشكال عمل الأطفال على الصعيد الدولي، بما في ذلك استرقاق الأطفال وتجنيدهم الإجباري في القوات المسلحة، وإكراههم على العمل القسري، وإلزامهم بالعمل في الأرض، واستغلالهم في الدعارة وإنتاج المواد الإباحية، وذلك من أشكال العمل الخطير والاستغلالي.

"والتوصية" ١٩٠ " الملحقة بها من أحاكم تنفيذية عملية لطريقة وآليات معالجة هذه الظاهرة، كما تركز على مبدأ الشركة الشراكة والتكامل بين جميع الأطراف المعنية من طرف الحكومة، ومنظمات عمال وأصحاب عمل ومنظمات غير حكومية، مما يوفر تنوع مؤسسي مفيد فعال في تنفيذ الأنشطة، وتطبيق الاتفاقية على الأطفال دون سن ١٨ سنة، وهو ما ينسجم مع مفهوم حقوق الانسان، لتعريف الطفل، وكذلك جميع القوانين المدنية والتشريعية التي تعتبر هذا السن سن الأهلية القانونية.

كما استهل مشروع أوقفوا عمل الأطفال (دعم حقوق الأطفال بواسطة التعليم والفن والإعلام) في حزيران/ يونيه ٢٠٠٢م، وهو عبارة عن مبادرة مجتمعية للتربية والتعبئة الاجتماعية، وسع نطاق الشركاء غير التقليديين للبرنامج الدولي للقضاء

على عمل الأطفال، ليشمل المدارس، والفنون، ومجموعات الشباب، في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ويرمي المشروع إلى مساعدة المعلمين على تعزيز فهم عمل الأطفال، وإذكاء الوعي بين الشباب[١].

وقد أصدر المشروع مجموعة تربوية من ١٤ وحدة نموذجية متاحة بسبع لغات، وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤م، اتفقت منظمة العمل الدولي من أجل تعزيز مشاركة الأطفال وتمكين الشباب، كجزء من الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على عمل الأطفال، والهدف هو تعبئة الأعضاء البالغين ٢٨ مليون عضو في المنظمة لحركة الكشافة، الذين بدأوا في استعمال مجموعة مواد مشروع دعم حقوق الأطفال بواسطة التعليم والفن والإعلام بغية تعزيز مشاركة الفتيات والفتيان، خصوصا في اليوم العالمي لمناهضة عمل الأطفال، وفي الدول العربية تساهم اليونسكو أيضا كشريك في دعم أحد برامج هذا المشروع لتدريب المدربين داخل حركة الكشافة العربية، وكجزء من هذا التطور الإقليمي عقدت في القاهرة ندوة عالمية حول الكشافة، وعمل الأطفال في شباط/ فبراير ٢٠٠٥م[٢].

يلاحظ أن القوانين الصادرة في شأن عمال الأطفال، يتم تطبيقها في دول العالم المتقدم، التي تعيش حالة من الاستقرار الاقتصادي، أما دول العالم الثالث التي تعيش اضطرابات اقتصادية، وأزمات مادية، وحروب أهلية، قوانينها إما حبر على ورق، أو غير موجودة من الأساس، لذلك نرجو من الجهات الدولية، والمنظمات الحقوقية المعنية بالأطفال، أن تولي الأطفال في هذه الدول رعاية خاصة، أو أن تلزم السلطات المختصة بتنفيذ القوانين الصادرة منها، لكي نتجنب خطر هذه الظاهرة.

---

(١) http://www.ilo.org/declaration موقع منظمة العمل الدولي.

(٢) وضع حد لعمل الأطفال: هدف في المتناول، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولي بشأن المبادي والحقوق الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي٩٥، ٢٠٠٦، التقرير الأول(باء) ص٢٧-٢٨، و http://www.ilo.org/declaration موقع منظمة العمل الدولي، مرجع سابق.

المطلب الثاني

حجم عمالة الأطفال في الدول العربية

يشير أحد التقارير عن حجم عمالة الأطفال في العالم العربي، إلى ضخامة الظاهرة، حيث يبلغ عدد الأطفال العاملين قرابة (١٢ مليون طفل)، يتمركزون بشكل رئيس في كل من المغرب، اليمن، تونس، الجزائر، مصر، الاردن، سوريا، لبنان، ويبين التقرير أنه بالرغم من وجود قوانين واضحة ومحددة في كل من هذه البلدان، تنص على تجريم تشغيل الأطفال ممن هم دون السن القانوني للعمل، إلا أن سوق العمل غالباً ما يتجاهل مثل تلك القوانين، مما يقود إلى القول: إن الأرقام الحقيقية للأطفال العاملين في الوطن العربي، ربما تفوق بكثير الأرقام المعلنة والمصرحة في النشرات الرسمية الحكومية(١).

وبالرغم من وضوح الظاهرة في العديد من البلدان العربية، إلا أنها لم تحظى بالاهتمام العلمي والبحثي بالقدر الكاف، مما أوجد نقصاً واضحاً في البيانات المتاحة عن عدد الأطفال العاملين، أو خصائصهم العامة، وتعد جمهورية مصر العربية من أفضل الدول العربية، التي حظيت فيها هذه الظاهرة بالبحث والتحليل، حيث ظهرت العديد من الدراسات، التي سلطت الأضواء على جانب أو أكثر، من جوانب الظاهرة في المجتمع المصري. إلا أنه بالمقابل نجد أن أقطار عربية أُخرى، ربما يفوق فيها حجم الظاهرة ما هو موجود في مصر، لا يوجد بها بيانات أو دراسات كافية أو غير موجودة البتة، مما يصعب العمل على كافة المهتمين بدراسة الظاهرة، أو معالجتها في الوطن العربي(٢) وهناك دراسة الدكتورة "ناهد رمزي" عن ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية، والتي تشير من خلالها "إلى أن بعض

---

(١) http://www.google.com/search?q=child + السبب في ضخامة الظاهرة في العالم العربي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

(٢) أ. د/ عسيري عبدالرحمن بن محمد. تشغيل الأطفال والانحراف، مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، الرياض، ٢٠٠٥، ص٥٢-٥٣

الدول العربية، تضم ما بين ٩ إلى ١٠ ملايين طفل يعملون في قطاعات مختلفة، قبل بلوغ سن العمل القانونية، إذ تصل النسبة في العراق ١٠,٣٣%، وفي سوريا تصل إلى ٥,١٢%، وفي اليمن ٢٣,٣٠%"[١].

وتتمثل مجالات عمالة الأطفال في العالم العربي في معظم مجالات العمل المتاحة، فهم يعملون في قطف الياسمين في مصر، وزراعة التبغ في جنوب لبنان، وصيد الأسماك في اليمن، والمغرب، وتونس، والخدمة المنزلية في مصر، وسوريا، والمغرب، والزراعة في الريف اليمني والمغرب، وفي الصناعات الخطيرة مثل: السجاد في المغرب وتونس، والدبغ في مصر، وفي ورشات إصلاح السيارات، أو بيع الحاجيات، والقيام بغسل السيارات، أو صبغ الأحذية، وبيع الصحف، والسجائر في الشوارع في معظم الدول العربية، أما دول الخليج العربي والتي تتميز بالغنى، وارتفاع المستوى المعيشي، فإنها تشهد عمالة الأطفال الأجنبية، وخاصة في الخدمة المنزلية، وهؤلاء الأطفال ينتمون إلى الأسر القادمة من الدول الأسيوية، كالفلبين، والسيريلانكيين، والتايلنديين، والباكستانيين المقيمين بالخليج، وتشير التقديرات إلى أن عدد الأطفال العاملين "في بلدان الخليج: يبلغ (٨٣٠٠٠ طفل) في السعودية، و (١٢٠٠٠طفل) في سلطنة عمان، وفي الامارات العربية المتحدة (٤٠٠٠ طفل) عامل، وفي البحرين (١٢٠٠٠ طفل) عامل"، وتشير العديد من الدراسات إلى أن الدول العربية قد تأثرت بإفرازات لهذه الظاهرة الخطيرة، لأسباب متعددة منها الفقر والبطالة، وفقدان الأمان والاستقرار[٢].

وسنوضح من خلال بعض الجداول حجم الظاهرة بالأرقام حسب العدد والفئة العمرية لبعض الدول العربية الأكثر تضرر من هذه الظاهرة.

- الجدول رقم:١[٣]

---

(١) وضع حد لعمل الأطفال هدف في المتناول، مؤتمر العمل الدولي، مرجع سابق.

(٢) منظمة العمل الدولي، دراسات عن عمالة الأطفال، http://www.google.ar

(٣) التقديرات العالمية لعمل الأطفال: الناتج والاتجاهات،٢٠١٢-٢٠١٦، منظمة العمل الدولية، جنيف، ٢٠١٧.

(wep pdf) 0-130153-2-92-isbn:978

نسبة الأطفال(بين٥-١٧ سنة من العمر) المنخرطين في عمل الأطفال وفي الأعمال الخطرة

	عمل الأطفال	الأعمال الخطرة
العالم	٩,٦	٤,٦
البلدان العربية (وتشمل ١٢ بلداً يغطيها المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، وهي بلدان أعضاء في جامعة الدول العربية: البحرين، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، الأراضي الفلسطينية المحتلة، عمان، قطر، السعودية، سوريا، الامارات، اليمن.)	٢,٩	١,٥
إفريقيا (وتشمل ٤٥ بلداً: عشر منها بلدان أعضاء في جامعة الدول العربية وهي: الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، مصر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، الصومال، السودان، تونس).	١٩,٦	٨,٦

- الجدول رقم ٢:

وضعية الأطفال في العمل بحسب الفئات العمرية والبلد، نسبة مئوية

	الفئة العمرية ٥ — ١٤ سنة			الفئة العمرية ١٥ — ١٧ سنة		
	العاملين لد الغير بأجر	العاملين لحسابهم الخاص	العاملون في الأسرة من دون أجر	العاملين لد الغير بأجر	العاملين لحسابهم الخاص	العاملون في الأسرة من دون أجر
الجزائر ٢٠١٢	١٥,٣	٠,٠	٨٤,٧	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
مصر ٢٠١٢	٤٣,٨	٢,١	٥٤,١	٥٦,٣	٥,١	٣٨,٦

العراق ٢٠١١	٢٧,٣	١١,٤	٦١,٣	٤٦,٩	١٦,٤	٣٦,٧
الأردن ٢٠١٦	٢٥,٢	٥,٣	٦٥,٠	٦٣,٦	٩,٠	٢٥,٧
الأراضي الفلسطينية المحتلة	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٤٨,٥	١,١	٥٠,٤
السودان ٢٠٠٨	١٨,١	١٩,٩	٦٢,٠	٣٠,٣	٢٦,٠	٤٣,٧
سوريا ٢٠٠٦	٢٨,٢	٠،٠	٧١,٨	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
تونس ٢٠١٣	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٧٠,٤	٧,٠	٢٢,٦
اليمن ٢٠١٠	٦,٠	٢,٣	٩١,٧	٢٠,٦	٨,٩	٧٠,٥

ملاحظة: الفئة العمرية ٥-١٤ سنة هي في مصر ٦-١٤ سنة، العراق ١٢-١٤ سنة، السودان ١٠-١٤ سنة.

فئات أخرى لا تظهر في الجدول: الأردن ٥,٤% في الفئة العمرية ٥-١٤سنة، و٧,١% في الفئة العمرية ١٥-١٧ سنة.[1]

(١) عمالة الأطفال في الدول العربية دراسة نوعية وكمية، منظمة العمل الدولية، منظمة العمل العربية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ط١ ، مصر ٢٠١٩، ص ٣٧-٣٨.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

١- يوجد امتداد تاريخي، لظاهرة عمالة الأطفال.

٢- معظم من يعملون من الأطفال، تعاني أسرهم من الفقر، ومستوي معيشي متدني.

٣- الكثير من الأطفال العاملين، يتسربون من المدرسة.

٤- يوجد علاقة بين عمالة الأطفال، وبعض العادات والتقاليد الأسرية.

٥- نسبة العاملين من الأطفال في العالم الثالث، أكثر بكثير، من دول العالم المتقدم.

٦- عمالة الأطفال لا تزال في اتساع كل يوم، رغم وجود قوانين، واتفاقيات دولية، تنظم هذه الظاهرة.

ثانياً: التوصيات:

١- التصدي لظاهرة عمالة الأطفال وذلك عن طريق تحسين الظروف الاقتصادية ولاجتماعية للأسر المحتاجة، كتقديم معونات شهرية، وزيادة في قدر المرتب المقرر للمعيلين الموظفين.

٢- فتح مجالات العمل للآباء والأمهات لتلبية الاحتياجات الضرورية للأسرة.

٣- نشر الوعي بين أبناء المجتمع حول أهمية التعليم للأطفال ودوره في تطوير البلاد، وتقدم الدولة ومخاطر تركهم للتعليم والالتحاق بسوق العمل.

٤- تفعيل دور القوانين الخاصة بمعالجة عمالة الأطفال والتأكد من تطبيقها على الأطفال العاملين.

٥- تشكيل لجنة في كل منطقة تقوم بمتابعة ومراقبة عمالة الأطفال،

مع إعطاء صلاحيات لهذه اللجان بحماية الطفل من العمل المبكر.

٦- محاولة التخلص من ظروف الحرب، وأي نزاع يؤدي بمستقبل الأطفال ويمنعهم من حقهم في التعليم.

٧- توعية الأطفال بحقوقهم الأساسية، وتبصيرهم بالمخاطر الاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال.

٨- التوعية وإثارة الرأي العام من خلال وسائل التواصل الاجتماعية والاعلام حول الأسباب المؤدية إلى مشكلة عمالة الأطفال، والأضرار الناجمة عنها والتي تقود الأجيال إلى الضياع.

٩- إجراء دراسات ميدانية حول ظاهرة عمالة الأطفال، وتكثيف الأبحاث العلمية، لوضع الحلول الكفيلة بالقضاء عليها، أو التخفيف من انتشارها.

الفهارس العامة

وتشمل:

١- فهرس المصادر والمراجع

٢- فهرس المحتويات

فهرس المصادر والمراجع

أولا: المعاجم اللغوية.

١- تاج العروس من جواهر القاموس. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، ط١ ١٤١٤ هـ.

٢- القاموس المحيط. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٣- مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، المكتبة الاسلامية للطباعة وللتوزيع والنشر، استنبول، تركيا، بدون تاريخ.

٤- مختار الصحاح. زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٥- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ضيف شوقي، أ. د. محمود حافظ، أ. د. بشر كمال محمد، دار الدعوة، بدون تاريخ.

ثانياً: البحوث والمقالات العلمية.

٦- إبراهيم إبراهيم مختار عطا الله. التغطية الاعلامية لظاهرة أطفال الشوارع في الصحف المصرية، قسم الاعلام والثقافة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.

٧- أبوبكر موسى محمد مرسي. ظاهرة أطفال الشوارع، ط١، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ٢٠٠١.

٨- أعضاء هيئة التدريس لقسم علم الاجتماع، الطفل والشباب في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢.
٩- أماني عبدالفتاح. عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠١.
١٠- أميرة منصور يوسف علي. محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩.
١١- الباشا محمد فاروق. التشريعات الاجتماعية- قانون العمل، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية بحلب، ١٩٩٧.
١٢- بافضل طه بن حسين. بحث ظاهرة عمالة الأطفال، مجلة موسوعة البحوث والمقالات العلمية، ٢٠٠٥.
١٣- بالقاسم حوام. تسونامي الاعتداءات الجنسية يفتك بـ ١٥٠٠ طفل منذ بداية السنة، جريدة الشروق، العدد ٢٤٢٢، الجزائر، ٦ اكتوبر ٢٠٠٨.
١٤- بدوي أحمد زكي. معجم مصطلحات العلوم والاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧.
١٥- البراري محمد سعيد حسن. المعوقات الاجتماعية والسياسة للسايح في المجتمع الكوري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، كلية الأدب، جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠٠٦.
١٦- بلقاسم حوام. الجريمة تبتلع ٩٠% من مجموع الأطفال العاملين، جريدة الشروق، العدد٢٠٨٥، الجزائر، ٢٠٠٧.
١٧- تيسير عبدالله، و د/ رشيد عرار، و د/ دينا هدمي، و أ/عبير هدمي، عمالة الأطفال وعلاقتها بالتسرب في مدارس القدس الشريف، دراسة لقسم الارشاد والتربية الخاصة، مديرة التربية والتعليم- القدس، وزارة التربية والتعليم- فلسطين، ٢٠١٩.

١٨- جبين نصيرة، حقوق الطفل في التشريع الجنائي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأمير عبدالقادر، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠١.
١٩- خلاص كريمة. أرقام مربعة عن الطفولة في الجزائر، جريدة الشروق، العدد٢٤٥٥، ١٣نوفمبر ٢٠٠٨.
٢٠- دهمان فؤاد، التشريعات الاجتماعية- قانون العمل، دار الفكر بدمشق، ط٢، ١٩٦٢.
٢١- الراوي علاء شفيق. د/عبده حاسم عبدالرسول. اقتصاد العمل، مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل، ١٩٨٩.
٢٢- الرقاد صلاح (٢٠٠٥) " المنظور الدولي لعمالة الأطفال وتطبيقاته في المعايير والأحكام الإقليمية والوطنية"، مجلة روح القوانيين، العدد٣٤.
٢٣- سجاد سعيد عجمي وقاسم سعد ومحمد رسول. المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأحداث- دراسة اجتماعية ميدانية في الديوانية، بحث تخرج، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق ٢٠١٧.
٢٤- سوالمية فريدة. مساهمة في دراسة العوامل النفسية لعمل الأطفال، رسالة دكتورة غير منشورة، قسم علم التربةن جامعة قسنطينة، ٢٠٠٧.
٢٥- شرفة سامية. مساهمة في دراسة الأسباب النفسية والاجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال- مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٢.
٢٦- الشويكي ريما، ورشاد جابر، استغلال الأطفال اقتصاديا، المركز العربي للمصادر والمعلومات، ٢٠٠٣.
٢٧- عبدالباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٦.
٢٨- عبدالعزيز صالي. ظاهرة عمل الأحداث وعلاقتها بالطروف الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علم

الاجتماع، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢.
٢٩- عسيري عبدالرحمن بن محمد. تشغيل الأطفال والانحراف، مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية-الرياض، ط١، ٢٠٠٥.
٣٠- علاء مصطفى وكريم عزة. عمالة الأطفال في المنشآت الصناعية لصغيرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية ولجنائية، القاهرة، ١٩٩٦.
٣١- عمالة الأطفال في الدول العربية دراسة نوعية وكمية، حقوق النشر محفوظة للشركاء جامعة الدول العربية، منظمة العمل الدولية، منظمة العمل العربية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ط١ ، مصر ٢٠١٩.
٣٢- العيسوي عبدالرحمن محمد. جنوح الشباب المعاصر ومشكلاته، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، القاهرة، ٢٠٠٤.
٣٣- غنام صليحة. عمالة الأطفال وعلاقتها بطروف الأسرة دراسة ميدانية، بمدينة باتنة، رسالة ماجستير غير مطبوعة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج الخضر-باتنة، ٢٠١٠.
٣٤- فضيل محمود. الخدمة الاجتماعية العمالية ومستوياتها العربية والدولية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، بدون تاريخ.
٣٥- فهمي محمد سعيد أحمد. أطفال الشوارع العاملين في الصناعة، مجلة الطفولة والتنمية، العدد١، مجلد١، المجلس العري للطفولة والتنمية، ٢٠٠١.
٣٦- كامليا إبراهيم عبدالفتاح. سيكلوجيا المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤.
٣٧- كاميليا عبدالفتاح. عمالة الأطفال المشكلة والحل، مجلد المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، القاهرة، ١٩٨٦.

٣٨- كرم نشأت إبراهيم. القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن، مطبعة الفتيان- بغداد، ١٩٩٨.
٣٩- مجادي لمياء. العوامل المؤدية إلى تشغيل الطفل الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢.
٤٠- محمد سيد فهمي. أطفال الشوارع- مأساة حضارية في الألفية الثالثة، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
٤١- محمد عبد العظيم. وصف أوضاع الأطفال العاملين في الصناعة-دراسة ميدانية محلية والتنمية، القاهرة، المجلس العربي، ع٦، ٢٠٠٢.
٤٢- محمد علاء الدين عبدالقادر، البطالة، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٣.
٤٣- منال محمد محمود عبدالعال. التحليل السيكولوجي لعمالة الأطفال بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.
٤٤- مهلات يحيى. عمالة الأطفال دراسة مقارنة، (رسالة ماجستير غير منشورة) قسم القانون، كلية الحقوق، جامعة حلب، ٢٠١١.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

٤٥- التقديرات العالمية لعمل الأطفال: الناتج والاتجاهات،٢٠١٢-٢٠١٦، منظمة العمل الدولية، جنيف، ٢٠١٧.-0 (wep pdf) 130153-2-92-isbn:978
٤٦- جيري رد جرز ، جاي شاندين. تشغيل الأطفال والفقر والتخلف، ترجمة خالد أحمد أسعد عيسى، منشور وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٨.
٤٧- وضع حد لعمل الأطفال: هدف في المتناول، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولي بشأن المبادي والحقوق الأساسية في العمل، مؤتمر العمل الدولي٩٥، ٢٠٠٦، التقرير الأول(باء) .

المراجع الإلكترونية

٤٨- http//:www.Bbc.net

٤٩- http//:www.mrgdaf.org

٥٠- http://www.childlaborphotoproject.org

٥١- http://www.crin.org

٥٢- http://www.google.com/search?q=child

+ السبب في ضخامة الظاهرة في العالم العربي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

٥٣- http://www.ilo.org/declaration موقع منظمة العمل الدولي.

٥٤- http://www.sis.gov.eg

٥٥- www.tishreen.shem.net

فهرس المحتويات

م	المحتويات	الصفحة
١	البسملة	أ
٢	استهلال	ب
٣	إهداء	ج
٤	شكر وتقدير	د
٥	ملخص البحث	هـ
٦	مقدمة	١
٧	أأهمية البحث	١
٨	أسباب اختيار الموضوع	٢
٩	خطة البحث	٢
١٠	المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث	٤
١١	المطلب الأول: مفهوم عمالة الأطفال	٥
١٢	أولاً: مفهوم العمل	٥
١٣	ثانياً: مفهوم الطفولة	٦
١٤	ثالثاً: مفهوم عمالة الأطفال	٨
١٥	المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن عمالة الأطفال	١٠
١٦	المبحث الثاني: الأسباب والآثار المؤدية لعمالة الأطفال	١٤
١٧	المطلب الأول: أسباب عمالة الأطفال	١٥
١٨	المطلب الثاني: آثار عمالة الأطفال	٢١
١٩	المبحث الثالث: حجم وعمال الأطفال في القوانين والاتفاقيات الدولية	٢٦
٢٠	المطلب الأول: عمال الأطفال في القوانين والاتفاقيات الدولية	٢٧

٢١	المطلب الثاني: حجم عمالة الأطفال في الدول العربية	٣١
٢٢	الخاتمة	٣٥
٢٣	النتائج	٣٥
٢٤	التوصيات	٣٥
٢٥	فهرس المصادر والمراجع	٣٨
٢٦	فهرس المحتويات	٤٤